

الحياة المصرية في العصر العثماني
(شبهات وردود)

عيد فتحي عبد اللطيف*

ÖZET

**Osmanlı Döneminde Mısır'da Yaşam
(Kuşkular ve Cevaplar)**

Bu çalışma, Osmanlı döneminden, yazarlarından, bilginlerinden ve önde gelen şahsiyetlerinden bahseden tarihî ve edebî kaynaklardan yararlanarak, Mısır'da siyasî, iktisadî, sosyal yaşamı ve kendileriyle alakalı şüpheler öne sürülen tarihî ve kültürel şahsiyetleri ele almaktadır.

Bu konunun seçilme sebebi, birçok önemli şahsiyetin olmasına rağmen araştırmacıların bu dönemi görmezlikten gelmeleridir. Oysaki birçok tarihçi Arap edebiyat tarihine katkı sağlayan bu önemli figürlere övgüler yağdırmıştır.

Anahtar Kelimeler: Osmanlı, Kural, Mısır, Kültür, Arap Edebiyatı

ABSTRACT

**The Life Style of Egyptians in the Ottoman Era
(Suspicious and Replies)**

This research deals with the Ottoman era and its cultural and historical character which has a lot of ambiguity by using the review readings of the literary and historical sources that deal with this era and its scholars, writers and eminent figures in this research.

This subject has been chosen because many of the contemporary researchers ignore this era despite the existence of many biographies of the prominent figures in this era. But many historians celebrate such figures of this era that have contributions in Arabic literary culture.

Key Words: Ottoman, Rule, Egypt, Cultural, Arabic literary

* دكتور، أستاذ زائر في كلية الإلهيات بجامعة أتاتورك - أرضروم - تركيا . .daira2005@hotmail.com

مقدمة :

أحمد الله حمد الشاكرين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وبعد .

يتناول هذا البحث الحياة المصرية في العصر العثماني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وشخصيتها الحضارية والتاريخية التي يشوبها الكثير من الغموض في هذه الفترة ، مستعيناً بالقراءة التي تدل عليها القراءات المتصفححة للمصادر الأدبية والتاريخية التي تحدثت عن تلك الفترة وكتّابها وعلمائها وسائر أعلامها¹.

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع ما لاحظته من أن معظم الكتّاب والدارسين أساءوا فهم العصر العثماني ، وصوروا الفترة التي سيطرت فيها الدولة العثمانية على العالم العربي بأنها فترة خمول واهيار اقتصادى تام ، وضعف سياسى عام ، وتخلف علمى كبير ، وانحطاط أدبى عظيم ؛ وأخذوا يرهنون على آرائهم ببعض الحجج والبراهين التي لا تقف أمام النقد ، ويتضح من ذلك مدى تأثرهم بمؤامرة أوربية تهدف إلى القضاء على الإسلام والمسلمين ، من خلال تمزيق وحدة الدولة العثمانية والسيطرة عليها فكرياً واقتصادياً وسياسياً لإقامة دولة يهودية في فلسطين ، قامت هذه المؤامرة بعدة وسائل تضمن تحقيق هذا الهدف ، منها : الغزو العسكرى ، والنهال الولايات العربية والإسلامية ، وتدمير الدولة من الداخل على يد أبنائها ، من خلال إحياء القوميات ، وإثارة الفتنة الطائفية ؛ لإيجاد فرص تدخل أوربية في الشؤون الداخلية ، وكذلك من خلال طمس الهوية الإسلامية والعربية عن طريق البعثات التبشيرية⁽²⁾ ، كما كان الأوربيون ينظرون إلى الفتوح العثمانية في أوربا على أنها فتوح إسلامية وأن أى نصر عسكرى تحققه الدولة العثمانية إنما هو نصر للإسلام وهزيمة للمسيحية⁽³⁾ ؛ ولهذا حاول

1 نشير هنا إلى أنه هناك رسالة دكتوراه تم تقديمها سنة 2002 حول هذا الموضوع تحت عنوان Misir "Edebi Çevre 1517-1798" Eyaletinde من قبل Nurettin Ceviz في جامعة أتاتورك بتركيا. وهي بحث يتناول الحياة الاجتماعية والثقافية والأدبية في مصر في الفترة ما بين 1517-1798.

(2) انظر أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ (الدولة العثمانية) للدكتور جمال عبد الهادى والدكتور وفاء محمد رفعت ، والأستاذ على لبن ص 10

(3) انظر : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها للدكتور عبد العزيز الشناوى : ص 14

بعض الباحثين جاهدين الوقوف في وجه هذا الاتجاه ، وإنصاف الدولة العثمانية ؛ وتوضيح دورها الكبير في الحفاظ على التراث العربي والإسلامي .

وكان أصحاب الاتجاه الأول قد درجوا على خطوات الكتاب الأوربيين — وبخاصة الفرنسيين — لانبهارهم الشديد بالحملة الفرنسية ورجالها وإنجازاتها المزعومة ، وكان الفرنسيون قد عملوا منذ دخولهم مصر أواخر القرن الثامن عشر الميلادي ، على مخاطبة الشعب المصرى والعربى والإسلامى بلغة الثورة الفرنسية التى قامت على أساس القومية ؛ وأخذ نابليون يستثير فى المصرين أمجاد مصر القديمة ؛ لكسب قلوبهم ، كما اتصل ببعض القادة فى آسيا وشمال إفريقيا ، إلا أنه لم يجد آذاناً مصغية له فى ذلك الوقت ؛ لقوة مشاعر المسلمين الدينية .

وما لبث الشرق الإسلامى أن تبع فكرة القومية العربية ، طارحاً فكرة الرباط الدين بالخليفة العثمانى ؛ نتيجة لانتشارها وسط العديد من المفكرين العرب الذين أنصتوا إلى وسائل الأوربيين فى تفريق الأمة الإسلامىة ؛ ومحاولين القضاء على قوة الدولة العثمانىة ، ومن ثمَّ يسهل الاستيلاء على المناطق العربية والإسلامىة ، وهذا ما تم فيما بعد فعلاً . ومما يدل على أن فكرة القومية هى سلاح أوروبا فى القضاء على قوة الإسلام والمسلمين متمثلاً فى الخلافة العثمانىة : رجوع دعوة بعض المفكرين كمصطفى كامل ، ومحمد فريد إلى فكرة الجامعة الإسلامىة والولاء للسلطان العثمانى ، كرد فعل ضد الاستعمار الأوروبى (4) .

ولم يكن السلطان عبد الحميد معارضاً للشعور القومى لدى الشعوب الإسلامىة فى بداية الأمر ، ولكنه عارضه عندما أصبح يهدد الاتحاد الإسلامى والاتحاد العثمانى ، وأصبح آلة فى أيدي الأوربيين ، يؤلبون بها الشعوب الإسلامىة والعربية على الخلافة العثمانىة (5) .

وعمل العالم الأوروبى على مهاجمة الدولة العثمانىة ومحاربتها فكرياً وثقافياً بتزوير التاريخ الإسلامى ، وتشويه المقدسات الإسلامىة ، ورسم رسول الله ﷺ بالرسوم الكاريكاتورىة ، وتمزيق القرآن الكريم (6) - وما زالت أوروبا حتى الآن تقوم بالأفعال نفسها بدون أى شعور من خجل أو مراعاة لشعور المسلمين - وتبعهم بعض المفكرين فى وصم الدولة العثمانىة بكل نقيصة ، بداية من اتهامها بالوحشية فى معاملة العرب ، وقتلها المماليك فى

(4) انظر الثورة العربىة للدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى : ص 20 ، 25

(5) انظر : تاريخ الدولة العثمانىة ، يلماز أوزتونا ، 2 / 159

(6) انظر : حقيقة الغرب للدكتور : مصطفى عبد الغنى : ص 14

مصر وبلاد الشام ، واتهامها بالتدهور والتخلف السياسى والاقتصادى والعلمى⁽⁷⁾ ، ومن أشهر رواد هذا الاتجاه : جوستاف لوبون⁽⁸⁾، الذى يرى أن الانحطاط كان عميقاً فى مصر ، عندما جعلت انتصارات سليم الأول منها ولاية عثمانية ، ونتج عنها انطفاء الفنون والعلوم والصناعات فيها ، كما كان يديرها ولاة لا يهتمهم سوى المال ، مما أوقع مصر فى ضنك العيش كبقية الولايات العثمانية .

ومنهم : جورج سارتون⁽⁹⁾ الذى يرى أن رسالة العرب الحضارية انحدرت بعد القرن الرابع عشر ، وأن رسالتهم العلمية ظلت نشيطة فى المشرق وفى شمال أفريقيا إلى القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر على أيدي علماء الأتراك وفلاسفتهم الذين لم يكونوا سوى مقلدين لغيرهم .

ومنهم : شوقى ضيف الذى يرى أن الفتح العثمانى لمصر كان كارثة سياسية وعلمية وفنية وصناعية⁽¹⁰⁾ ، ويرجع ذلك إلى تجريد مصر من العلماء والصناع والقضاة ، وإلغاء وظائف القضاة الأربعة⁽¹¹⁾ .

ومحمد عبد المنعم خفاجى الذى يرى أن الحركة العلمية فى مصر بدأت فى الانحسار والاضمحلال مع تدهور دور الأزهر الشريف منذ نهاية القرن الثامن الهجرى ، وأن هذا التدهور قد ازداد مع بداية الاجتياح العثمانى للبلاد العربية ، وانصراف الهمم عن العلوم العقلية والفلسفية والرياضية والجغرافيا والفلك ، وأن تجريد مصر من الكتب وحملها إلى الآستانة قد أدى إلى انهيار مفاجئ فى الحركة العلمية فى مصر والشرق الإسلامى⁽¹²⁾ .

أما أصحاب الاتجاه الثانى المدافع عن الدولة العثمانية⁽¹³⁾ ، الذين اعتمدوا على كثير من المخطوطات التى وجدت بدار الكتب المصرية وبمكتبة جامعة الأزهر، ومكتبات

⁽⁷⁾ انظر : الجيرتى والغرب للدكتور : مصطفى عبد الغنى : ص 22

⁽⁸⁾ انظر : حضارة العرب لجوستاف لوبون : ص 587

⁽⁹⁾ انظر : العلم الإسلامى ، جورج سارتون ، بحث فى كتاب الشرق الأدنى: ص 133

⁽¹⁰⁾ انظر : مصر والشام للدكتور شوقى ضيف : ص 56

⁽¹¹⁾ انظر : المرجع السابق : ص 87 — 88

⁽¹²⁾ انظر : الأزهر فى ألف عام للدكتور محمد عبد المنعم خفاجى : 1 / 115 — 116

⁽¹³⁾ انظر : حقيقة الغرب للدكتور: مصطفى عبد الغنى : ص 42 ، وانظر : الجيرتى والغرب لمصطفى عبد

الإسكندرية وسوريا واستانبول وسجلات المحاكم الشرعية بمصر ، فقد كان من أشهرهم : الدكتور محمد عبد العزيز الشناوى ، والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، والدكتورة ليلى عبد اللطيف، والدكتورة سحر على حنفى ، والدكتور مصطفى عبد الغنى ؛ فقد رأوا أن وصول الحملة الفرنسية إلى مصر قد أجهض التطور الطبيعي للحياة بها ، وأن مراكز الثقافة الوطنية العربية والإسلامية كان لديها مقومات هذا التطور ، ولم يكن قدوم الغرب الأوربي متمثلاً في فرنسا ، ثم إنجلترا وغيرها ، بعثاً للحياة في المجتمع ، بل كان هذا من أكبر معوقات تطورها وتقدمها ؛ إذ لولا هذا التطور الذى كانت تشهده مصر قبل الحملة الفرنسية ما كان يمكن أن يوجد هؤلاء العلماء المصريون ، وهم يتصدون للحملة ويقاومونها دون توقف ، كما أن مصر لم تكن جثة هامدة ، ظلت في سباتها حتى جاءت الحملة الفرنسية فبعثت فيها مس الكهرباء ليبدأ البعث من جديد⁽¹⁴⁾ .

وإذا كان الفتح العثماني لمصر وبلاد الشام وشبه الجزيرة العربية وشمال إفريقيا يعد احتلالاً — كما يزعم كثيرون — فلماذا صمت المسلمون في كل هذه الأقطار على هذا الاحتلال المزعوم ، طوال هذه الفترة التي زادت على ثلاثة قرون ، وهل انتظر المسلمون حتى جاءت فرنسا، فبعثت هذا الشعور الوطنى فجأة لديها ، فأججت روح المقاومة ضد الدولة العثمانية !!! . ألم ير هؤلاء مدى كراهية المصريين وأهل الشام للمماليك ، لظلمهم لهم ، وأثم رأوا في الحكم العثماني أداة نجاة لهم من المماليك ، ويدل على ذلك ما فعله أهل حلب من خروجهم لمواجهة المماليك المنهزمين في مرج دابق ، ومنعهم من دخول مدينتهم ، ووثبوا على جماعة منهم ونهبوا سلاحهم وحيولهم، "وجرى عليهم من أهل حلب ما لا جرى عليهم من عسكر ابن عثمان"⁽¹⁵⁾ ثم سلم أهل حلب مدينتهم إلى العثمانيين بالأمان ، فأرسل لهم السلطان سليم رجلاً أعرج من رجاله وفي يده دبوس خشب ، فختم على ما في قلعة حلب من مال وسلاح وغير ذلك⁽¹⁶⁾ .

وإذا كانت الدولة العثمانية إحدى الدول التركية التي نشأت في ظل الدولة العباسية ، كالدولة الطولونية ، والإخشيدية ، والغزنوية ، والمملوكية ، والسلجوقية ، فإن لها الحق في

⁽¹⁴⁾ انظر : حقيقة الغرب للدكتور : مصطفى عبد الغنى : ص 22 ، 24 ، 43

⁽¹⁵⁾ بدائع الزهور لابن إياس : 73 / 5

⁽¹⁶⁾ انظر : المصدر السابق : ص 74 — 75

التوسع والانتشار ، بل هي قد تفضل هذه الدول؛ لأنها كانت دولة ذات سيادة في بلادها⁽¹⁷⁾.

كما أن هناك بعض الآراء التي تقول بأن أصول الدولة العثمانية عربية⁽¹⁸⁾ ، وأن الدين الإسلامي هو الهدف الأساسي الذي عمل السلطان عثمان الغازي من أجله منذ جلوسه على العرش سنة (699 هـ = 1298م) ، وكان موضوع قيام الدولة العثمانية من أكبر الموضوعات التي جذبت انتباه الكتاب ، وكان مثار جدل طويل بين المستشرقين ، نظراً لسرعة بناء الدولة العثمانية التي قامت في القرن الثالث عشر الميلادي على أنقاض دولة سلاجقة الروم ، وكيف تحولت في أقل من مائة سنة إلى دولة قوية تحكم البلقان وجزءاً كبيراً من الأناضول⁽¹⁹⁾.

وكذلك كان الإسلام أحد أسباب اتجاه الدولة العثمانية إلى مصر وبلاد الشام ، وذلك أنها كانت تريد الوقوف أمام المد الشيعي بقيادة الدولة الصفوية بيران ، ومحاولتها المستمرة مد النفوذ الشيعي على العراق ومصر والشام ، بالإضافة إلى أن التوسع العثماني كان دائماً على حساب دول أوربا ، فلما تيقن سلاطين آل عثمان من ضعف سلاطين المماليك عن الدفاع عن بلاد الإسلام أمام الأوربيين ، توجهوا إلى البلدان العربية ، وبالإضافة إلى ذلك رغبتهم في تأمين طرق التجارة الإسلامية والدفاع عنها⁽²⁰⁾ .

وإذا تذكرنا أن الدولة العثمانية دولة سنوية متشددة ، وأنها قد خاضت من أجل ذلك كثيراً من الحروب مع الدولة الصفوية ، لعلمنا صدق الاتجاه العثماني الجديد ناحية الشرق ، وأنها كانت من أجل الإسلام والمسلمين ، ومحاوله جادة من السلطان سليم الأول توحيد الأمة الإسلامية تحت راية واحدة ، لمواجهة الصراع المحتدم بين أوربا والإسلام ، وإذا كان توحيد

⁽¹⁷⁾ انظر : مصر العثمانية لجرجي زيدان : ص 61

⁽¹⁸⁾ انظر : بدائع الزهور لابن إلياس : 5 / 364 — 365

⁽¹⁹⁾ انظر : أخبار الأول فيمن ولي مصر من أرباب الدول للإسحاقى المنوفى : ص 144 ، انظر في ذلك : قيام الدولة العثمانية لمحمد فؤاد كوبريلى : ص 29 وما بعدها ، وانظر أيضاً : الدولة العثمانية والشرق العربي للدكتور محمد أنيس : ص 17 وما بعدها ، والدولة العثمانية والغزو الفكرى حتى عام 1327 هـ = 1909 للدكتور خلف بن دبلان بن خضر : ص 17 — 37 .

⁽²⁰⁾ بدائع الزهور لابن إلياس : 5 / 73

للأمة بالقوة عيياً ، لُعد صلاح الدين الأيوبي ومن قبله نور الدين محمود أكبر مجرمي التاريخ لتوحيدهما الأمة العربية والإسلامية بالقوة .

كما ألقى كثير من الكتّاب والمؤلفين تهمة سوء معاملة العرب والمسلمين في وجه الدولة العثمانية ؛ لقتل سنان باشا قائد الجيش العثماني لكثير من سكان غزة ، ونسى هؤلاء ما فعله أهل غزة عندما هجموا على معسكر الجيش العثماني بغزة سنة (922هـ = 1516م) — ظناً منهم أن الجيش العثماني قد هزم أمام المماليك — وقتلوا من كان به من النساء والأطفال والشيوخ والجرحي ، فلما جاء الجيش العثماني إلى غزة منتصراً ، جاءهم سنان باشا فقال لهم: "نحن لما دخلنا غزة هل شوشنا على أحد منكم أو نهبنا لكم شيئاً ؟ قالوا : لا . فقال لهم : فكيف فعلتم أتم بعسكرنا ذلك ؟ فلم يأتوا بعذر ولا حجة . عند ذلك أمر عسكره بأن يلعبوا فيهم بالسيف ، فقتلوا ما لا يحصى عدده " (21) .

وتعد غزة هي المدينة الوحيدة التي تعرض أهلها لمثل هذه الأعمال ، أما باقي المدن في مصر وبلاد الشام ، فكانت قد رحبت بالفتح العثماني لها، ففي حلب أقام السلطان سليم أياماً، يجرى أحكام العدالة والسياسة والإحسان إلى الرعايا، ثم رحل إلى بلاد الشام ، فخرج إليه أهلها، وطلبوا منه الأمان ، فأجابهم ، وأعطاهم ما طلبوا ، وخلع على من يستحق منهم ، ونادى بحلب بالأمان والاطمئنان والبيع والشراء (22) .

كما عمل في مصر على عدم التعرض للأموال أو الأعراض ، فعند دخوله مدينة بلبس أمر منادياً ينادى بالأمان ، وأمر جنوده بعدم التشويش على أهلها ولا على من حولها من قرى وضياع (23) . وعندما دخل القاهرة نادى في الناس بالأمان والاطمئنان ، والبيع والشراء ، وأنه قد أغلق باب الظلم ، وفتح باب العدل ، وأوقف بعض الانكشارية على أبواب المدينة لمنع نهب البيوت (24) .

وعندما تزايد الأذى من جنوده الذين كانوا يتعرضون لأراضي الفلاحين ويأخذون ما بها من برسيم وفول ، ويسرقون أغنامهم وصاروا يعتدون على الناس ليلاً ، أمر بعمل دروب

(21) انظر المصدر السابق : 5 / 132

(22) انظر : أخبار الأول للإسحاقى المنوفى : ص 148 ، وانظر أيضاً : بدائع الزهور لابن إياس : 5 / 77

(23) بدائع الزهور لابن إياس : 5 / 141

(24) انظر : المصدر السابق : 5 / 147 ، 148

في كل الحارات ، وأمر بسدّ عدة طرق من الحارات ، وكذلك عدة أبواب ، وجعلها خوفاً صغيرة ، حتى لا يستطيع الفارس أن يدخلها بفرسه (25) .
وفي سنة (927 هـ = 1519 م) أصدر فرماناً يأمر فيه بقتل كل من تسول له نفسه من الجند بالاعتداء على المصريين (26) .

وكذلك سار خلفاء السلطان سليم الأول على دربه من رعاية حق الشعب ، وعدم المساس بكرامته ، والعمل على أمانه وأمنه ، فعندما تولى السلطان سليمان القانوني الحكم أخرج من سجنهم والده ، ونادى في القاهرة بالاطمئنان ، وأمر جنوده بعدم مضايقة الرعية ، ومنعهم من حمل السلاح بين الناس (27) .

كما أمر سنة (929 هـ = 1523 م) .بمسح الأراضي الزراعية وتوزيع الضرائب عليها ، وتحديد القوانين المصرية ، وإعادة تنظيمها مع مراعاة مصلحة الرعية ، وبما لا يضر الدولة ، وفوض للباشا عزل البكوات والمشايخ ومعاقبتهم في حالة استغلالهم لنفوذهم في سرقة أموال الرعية ، والاعتداء عليهم (28) . ولا يعني هذا عدم وجود بعض التجاوزات والخرقات .

وإذا كان السلطان سليم الأول قد أسرف في قتل المماليك ، فإن ذلك يرجع إلى كراهيته لفسادهم في البلاد ، وابتزازهم للعباد ، ورغبته في توحيد الأمة الإسلامية تحت راية واحدة ، ورفضهم ذلك ، وهذا يتضح من عرضه على السلطان طومان باي والمماليك الدخول في طاعته ، ويكون لهم حكم مصر إلى غزة ، فوافقهم بعضهم ، وخالفه آخرون ، وكان هذا سبباً في قتل العثمانيين لمن حاربهم من المماليك ، وحتى من حارب من المماليك لم يكن مخلصاً في الدفاع عن البلاد ، فهذا هو السلطان طومان باي الذي اضطر بعد هزيمته في أكثر من موقعة أمام العثمانيين أن يوافق على العرض السابق للسلطان سليم ، وأرسل إليه يقول له : " إن كنت تروم أن أجعل الخطبة والسكة باسمك وأكون أنا نائباً عنك بمصر ، وأحمل لك خراج مصر

(25) انظر : المصدر السابق : 5 / 164 ، 174

(26) دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر للدكتورة عفاف مسعد : ص 55

(27) بدائع الزهور لابن إياس : 5 / 366 ، 402 ، وانظر ما فعله سلاطين العثمانيين لحفظ الأمن والنظام في الولايات الخاضعة لها ، وبخاصة الديار المصرية ، في بحث " نظم إدارة الأمن في مصر العثمانية " للدكتور عبد

الحميد حامد سليمان : ص 70 — 82

(28) دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر للدكتورة عفاف مسعد : ص 131 — 132

حسبما يقع الاتفاق عليه بيننا من المال الذى أحمله إليك فى كل سنة ، فارحل عن مصر أنت وعسكرك إلى الصالحية وصن دماء المسلمين بيننا ، ولا تدخل فى خطية أهل مصر من كبار وصغار وشيوخ وصبيان ونساء ، وإن كنت ما ترضى بذلك فاخرج ولاقىنى فى برجيزة"²⁹ .

وليس هناك وجه للمقارنة بين ما كان من الجنود العثمانيين وتبعهم للماليك وقتلهم ، مع ما كان من خلفاء بنى أمية من قتلهم للحسين بن على ، وآل بيت رسول الله ﷺ فى كربلاء، وتتبع العلويين فى كل مكان ، ولا مع تتبع العباسيين لبنى أمية عند قيام دولتهم وقتلهم شر قتلة ، ولا يقارن مع ما فعله هولاءكو عند دخوله بغداد وبلاد الشام ، ولا مع ما فعله تيمور لنك فى دمشق، ولم يكن الادعاء بوحشية العثمانيين وحبهم لسفك الدماء إلا من أتباع الحضارة الأوربية، الذين ادعوا وجهًا حضاريًا للحملة الفرنسية ، ونسوا ما استخدمته هذه الحملة من كل أنواع العنف ضد الشعب المصرى ، والأهالى الضعفاء ، سواء كان فى مصر أو فى بلاد الشام.

وبدلاً من الشعارات البراقة التى يتشدد بها الفرنسيون والأوربيون ومن تابعهم من العرب وكتائبهم ، يجب عليهم أن يقوموا " بحصر آلاف القتلى المصريين والفلسطينيين والأتراك الذين حصدهم رجال الحملة، وليحصوا عدد المدن والقرى والآثار الإسلامية التى هدموها وأحرقوها ، وليحصوا عدد الآثار المصرية والقبطية والإسلامية ، وكل المخطوطات والنفائس التى نهبوها وأثروا بها متاحفهم ومكتباتهم وليحسبوا المبالغ الطائلة التى جمعوها من وراء هذه الحملة . ويجب عليهم أيضاً تتبع ما فعله الفرنسيون فى مصر ولبنان والجزائر والمغرب ، وما فعله الإنجليز فى مصر والسودان والعراق وفلسطين والجزيرة العربية ، وما فعله الإيطاليون فى ليبيا ، وما فعله الإسبان فى المغرب، وما فعلته روسيا فى الشيشان ، وما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومن سار على دربهم فى العراق ، وقتلهم مئات الآلاف بمختلف الأسلحة المحرمة دولياً ، وهدم البيوت ، وما فعلوه من نهب آثار العراق التى تعود إلى آلاف السنين ، وتجارتهم بها ، وسرقتهم لأموال الأهالى ، وما تفعله إسرائيل فى حق أهل فلسطين من اغتصاب الأراضى بالقوة وهدم المنازل وضرب المدنيين العزل بالفسفور الأبيض وغيره من الأسلحة المحرمة ، كل هذا ليس عنا ببعيد .

كما اتهم كثير من الكتّاب الدولة العثمانية بتجريد مصر من العلماء والصناع ، وذلك أن سليم الأول كان قد أمر بكتابة أسماء أعيان الناس من القضاة والشهود والتجار والوراقين ، والبنائين ، والتجارين ، والمرحمين ، والمبلطين ، والحدادين ، وأمر في سنة (923هـ = 1517م) بإخراجهم من الإسكندرية والتوجه بهم إلى الآستانة ؛ فاعتبر أهل مصر هذا الأمر من أبشع الأمور التي لم يقع لهم مثلها ، لأنهم ظنوا أنه أسر المسلمين ونفاهم⁽³⁰⁾ . والسبب في هذا الاعتقاد ، هو كراهية العرب للخروج من بلادهم ، وكانوا قلما يفعلون ذلك ، ولهذا لم يكن لهم مشاركة فعالة في الحكم العثماني ، كما أنهم لا يبدون اهتماماً واضحاً بالسلك العسكري ، في الوقت الذي لا يمنع فيه النظام العسكري العثماني أحداً من الانتساب إليه ، ولهذا أيضاً نجد مشاركة واضحة من بلاد المغرب العربي في الجيوش العثمانية وبخاصة في الأسطول ، وكذلك مشاركة بلاد البلقان في الجيوش العثمانية⁽³¹⁾ . وعندما فكر العرب في الانتساب إلى الطوائف العسكرية ؛ لحماية مصالحهم ، وقف المماليك في مصر والشام حجر عثرة في سبيلهم حتى نهاية القرن الحادي عشر الهجري، السابع عشر الميلادي⁽³²⁾ . وذهب ابن إياس إلى أن السلطان سليم الأول كان يهدف من أخذه للصناع والتجار وغيرهم إلى رغبته في بناء مدرسة باستانبول مثل مدرسة السلطان الغوري في مصر ، وكان قد أبدى إعجاباً بها⁽³³⁾ .

ومما يؤكد ما ذهب إليه ابن إياس ، أنه لم تمض فترة طويلة حتى عاد بعض من كان باستانبول ، وذكر البعض أن السلطان أنشأ جامعاً وحماماً ، فلما انتهى العمل فيهما ، سمح لبعض من كان هناك من المصريين بالعودة إلى بلادهم، وكذلك أمر السلطان سليمان القانوني سنة (927 هـ = 1521م) بعودة من تبقى من المصريين باستانبول ، ورفض عودة أمراء المماليك الذين نفاهم والده ، ولم يقبل فيهم شفاعة⁽³⁴⁾ .

⁽³⁰⁾ بدائع الزهور لابن إياس : 5 / 178 — 179 ، 182 — 183

⁽³¹⁾ انظر : تاريخ الدولة العثمانية ليلماز أوزتونا : 2 / 803

⁽³²⁾ انظر : ثورات العساكر في الربع الأخير من القرن السادس عشر للدكتور عبد الكريم رافق : 2 / 74

⁽³³⁾ بدائع الزهور لابن إياس : 5 / 182 ، 232 ، وانظر أيضاً : أخبار الأول للمنوفى : ص 140

⁽³⁴⁾ بدائع الزهور لابن إياس : 5 / 308 ، 403 ، وإلى هذا الرأي ذهب بعض الكتّاب منهم : الدكتور حمد

بن صادق الجمال في كتابه إتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر في مصر : انظر : ص 109

وذكر ابن إياس سبباً آخر ، وهو أن السلطان سليم لما أخذ من مصر جماعة الصناع والتجار وغيرهم ، أحضر غيرهم من استانبول ليقيموا في مصر ، عوضاً عن الذى خرج من أهل مصر ، وقيل : إن هذه عادته ، إذا فتح مدينة يأخذ منها جماعة إلى بلاده ، ويحضر من بلاده جماعة إلى تلك المدينة عوضاً عن الذين أخذهم منها⁽³⁵⁾ .

وإذا صحت رغبة السلطان سليم في بناء مدرسة كمدرسة الغورى ، فما الخطأ في الاستفادة من خبرة علماء مصر ومهندسيها وصناعها وبنائيا وعمالها وتجارها ، أليس هذا ما تفعله كل الدول في العصر الحديث والمعاصر؟! وهل يعتقد أحد أن عدة سنوات قضائها بعض الصناع والتجار والعلماء في استانبول قد سببت الانهيار المفاجئ — المزعوم — في كل مجالات الحياة في مصر علمياً وثقافياً وأدبياً واجتماعياً واقتصادياً؟!!! فما بالناس المصيرين العلماء في كل المجالات الآن في الدول العربية والأوربية . وربما كان السلطان يهدف إلى قطع الحواجز النفسية والطبقية والاجتماعية والجنسية بين الشعوب الإسلامية ، وإنشاء أجيال جديدة من المسلمين في ارتباط ديني واجتماعي وطبقي واحد.

ثم تأتي دعوى نقل التحف والآثار إلى استانبول : كان السلطان سليم قد شرع في شهر (ربيع الأول سنة 923 هـ = مارس 1517م) ، في فك الرخام الذى بالقعلة ، وفك العواميد التى كانت في الإيوان الكبير ، وأخذ الرخام السماقى والزرزورى والملون من عدة قاعات من عند الأمراء والمباشرين والتجار ، كما أخذ الكتب النفيسة من المدرسة المحمودية والمؤيدية وغير ذلك من المدارس⁽³⁶⁾ .

ويبرر بعض الباحثين ذلك إلى ارتفاع أسعار نقل الحجر من مكانه ؛ لأنه كان يصل إلى عدة أضعاف ، فلو تم تشييد البناء في مكان يتوفر فيه الحجر ، لأمكن تأمينه بنصف سعره ، وإن كان المصدر بعيداً تعذر تشييد أبنية ضخمة ، لأن الطرق كانت رديئة وملتوية ، وفي تلك الحالة كان يفضل طريق النهر أو البحر ، وهذا ما كانت تتمتع به مصر ، ولتوفير الوقت والجهد والمال كان يستفيد من الأبنية الأثرية القديمة المبنية من أحجار كثيرة العدد ، ولهذا جلب رخام جامع السلليمانية الأبيض من جزيرة مرمرة ، ورخامها الأخضر من البلاد العربية ، وبعضها من مصر ، حيث اختير من أحد معابدها القديمة عمود كان قد بقى فيه ، ثم نقل إلى

⁽³⁵⁾ بدائع الزهور لابن إياس : 5 / 188

⁽³⁶⁾ بدائع الزهور لابن إياس : 5 / 179

الإسكندرية ، ومنها إلى استانبول ، وكانت هذه الطريقة هي المتبعة قديماً ، ومن أجل ذلك كان كثير من فراعنة مصر قد أقاموا معابدهم الشهيرة على أنقاض من سبقهم من ملوك⁽³⁷⁾ .
 وادعى كثير من المفكرين والكتّاب قضاء العثمانيين على اللغة العربية ، ونسى هؤلاء ما للغة العربية من مكانة خاصة لدى العثمانيين الذين كانوا يجيدونها ويجيدون نظم الشعر بها ، فكان السلطان سليم الأول شغوفاً بالشعر والعلم والعلماء ، وله أشعار جيدة أشاد بها كثير من الأساتذة في العصر الحديث كالدكتور حسين مجيب المصرى ، الذى وصف أشعاره بالرقعة ، كما كان يجيد اللغة العربية ويشغل بآدابها ، وكان السلطان مراد الثانى ينظم الشعر ويؤدى دوراً مهماً فى تطوير الأدب التركى ، وكان يرى أن اللغة الأدبية يجب أن تكون بسيطة فى فهمها ، حتى يتقبلها الناس ، وكان يعقد المجالس الأدبية والشعرية ، وكان يحمى حركة الترجمة من اللغة العربية إلى اللغة التركية ، ويشجعها ، كما كان السلطان محمد الفاتح يجيد اللغة العربية وعدة لغات أخرى ، وكان يجب الاطلاع باللغة العربية ، ويعتنى بآدابها وشعرها ، وكان السلطان بايزيد الثانى عالماً فى العلوم العربية والإسلامية ، كما كان عالماً فى الفلك ، وكان يحب الشعراء والعلماء ويكرمهم⁽³⁸⁾ .

كما كان العثمانيون يحترمون اللغة العربية ؛ لكون النبى ﷺ عربياً ؛ ولنزول القرآن الكريم باللغة العربية ؛ ولأن اللغة العربية وأدبها يكونان ثقافة غنية ، يكون المجتمع العثمانى جزءاً منها ، حيث كان المتعلم الذى يتلقى علوم اللغة العربية يعامل معاملة متميزة ، ويلقى الكثير من الاحترام⁽³⁹⁾ .

كما كان يلاحظ أن قضاة العسكر فى مصر يتكلمون اللغة العربية بطلاقة ، وكان لبعضهم العديد من المؤلفات الأدبية فى الأدب العربى ، ومؤلفات أخرى فى الفقه الإسلامى والتفسير والنحو والصرف ، وكان هؤلاء يدرسون هذه العلوم باللغة العربية فى استانبول⁽⁴⁰⁾ .

⁽³⁷⁾ انظر : تاريخ الدولة العثمانية ليلماز أوزتونا : 2 / 498 — 499

⁽³⁸⁾ انظر : العثمانيون فى التاريخ والحضارة للدكتور محمد حرب : ص 179 — 186

⁽³⁹⁾ انظر : اتجاهات الفكر الإسلامى المعاصر فى مصر لحمد بن صادق الجمال : انظر : ص 108 — 109

⁽⁴⁰⁾ المرجع السابق : 2 / 509 ، وانظر أيضاً : تاريخ القضاة فى مصر لعبد الرازق إبراهيم : ص 360

وبلغ من شدة اهتمامهم باللغة العربية أنها كانت شرطاً لدخول العلماء إلى مجلس العُلَماء العثماني ، وكان يشترط إجادة العمل في كثير من الوظائف الرسمية ، وكان من لا يجيدها بالإضافة إلى لغته التركية لا يعتبر مثقفاً ، ولا يعتبر رجل علم (41) .

ولم تمنع الدولة العثمانية الدراسة باللغة العربية ، بل كانت كل الدراسات العلمية والأدبية واللغوية والفقهية والإسلامية باللغة العربية ، ولم تفرض على أى شعب دخل تحت سلطتها أن يدرس باللغة التركية ، ولم تفرض عليهم دراسة الأدب التركي ولا فكره ولا لغته ، ولم يتعد الأمر أن جعلوا اللغة التركية في ثلاثة دواوين فقط من دواوين الحكومة ، هي ديوان الباشا ، والديوان الدفترى ، وديوان الروزنامة ، وظلت اللغة التركية بعيدة عن أسماع الشعوب الإسلامية حتى الفرمانات الصادرة من السلاطين ، كانت تترجم إلى اللغة العربية أولاً ، ثم ينادى بها في الجامع الأزهر وخان الخليلي باللغة العربية فقط ، وأحياناً باللغتين العربية والتركية معاً (42) .

كما اشتهر بين المثقفين والأدباء أن العصر العثماني هو عصر الشروح والحواشي ، وأن عصر المماليك هو عصر الموسوعات ، وادعى هؤلاء أن ذلك يدل على ضعف الفكر والأدب ، ودليل على عدم وجود التطور المستمر . ونسى هؤلاء أن ظاهرة المختصرات قد عرفها التدوين النثرى منذ وقت مبكر ، وكان سبب ظهور هذه الظاهرة أن كثيراً من العلماء قد اتجه هذا الاتجاه رغبة في المعلومة السريعة المكثفة ، وكانت حاجة العلماء والأمراء تشتد إلى مثل هذه النوعية من المؤلفات في وقت تضخمت فيه الكتب ، وأصبح من المستحيل الرجوع إليها ، وهي بهذا الحجم (43) .

وكذلك نسوا أن الحضارة الإسلامية بدأت في ظل العباسيين من خلال الترجمة من الآداب والعلوم والفلسفات اليونانية والفارسية والهندية ، ثم قامت على هذه الترجمات الشروح

(41) انظر : تاريخ الدولة العثمانية ليلماز أوزتونا : 2 / 471 — 477

(42) انظر : دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر للدكتور عبد العزيز الشناوى : 2 / 679

(43) وكان المسعودى (346 هـ) من أقدم المؤلفين الذين اختصرت كتبهم ، عندما اختصر كتابه " أخبار الزمان " وكان في حوالى ثلاثين مجلداً ، في كتاب من أربع مجلدات وأسماء " مروج الذهب " ثم اختصره في مجلد واحد يسمى " التنبيه والإشراف " . وامتدت هذه الظاهرة إلى عصر المماليك حيث نرى ابن منظور يختصر الأغاني في كتابه مختار الأغاني ، ويختصر تاريخ دمشق لابن عساكر ، ومختصر ذيل بغداد للسمرقاني .

والخواشى ، التي ظهرت عليها الاختصارات ، والعديد من الشروح أيضاً ، وبذلك قامت فحضة علمية واسعة ، أفضت فيما بعد إلى ظهور كثير من العلماء والأدباء والموسوعيين كالجاحظ وأبي حيان التوحيدي ، ولم يعب أحد على هؤلاء موسوعيتهم ، ولم يعب أحد على شرّاح السنة النبوية المطهرة كالإمام النووي الذي شرح صحيح الإمام مسلم ، فلماذا يتهم العصر العثماني بالذات بهذا الاتهام الذي يوضع في حسنات غيرهم من الشعوب والأمم . وكذلك أهتمت مصر العثمانية بشيوع ظاهرة الذبول التي ارتبطت كثيراً بكتب التراجم وعلم الرجال ، حيث عمد المؤرخون إلى الكتب التاريخية المعروفة ، فجعلوا لها ذيولاً تكمل التاريخ من الفترة التي توقفت عندها المؤلف الأصلي للكتاب وحتى زمن المؤلف الثاني (44) . واستمر هذا العلم من قبل العلماء والكتاب حتى عصر المماليك والعثمانيين من بعدهم .

واقم كثير من الكُتّاب الأوربيين ومن سار على نهجهم من الكتاب العرب مصر العثمانية بالتخلف العلمي ، والضعف السياسي ، والانهيار الاقتصادي ، وسوف يظهر مدى ضعف هذه الادعاءات من خلال حديثنا عن الحياة السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية ، وغير ذلك .

— الحياة السياسية :

تعاقب على حكم الدولة العثمانية في القرون الثلاثة التي سبقت الحملة الفرنسية على مصر سنة (1213 هـ = 1798م) ، عدة سلاطين من آل عثمان ، منهم القوى ومنهم الضعيف ، وقد بدأت هذه السيطرة عقب انتصارهم على جيوش المماليك في مرج دابق سنة (922 هـ = 1517م) ، فأظهر السلطان سليم الأول قدرة عالية على التنظيم والإدارة ، إذ قام

(44) كان تاريخ الطبرى (تاريخ الأمم والملوك) أقدم الكتب التي تسابق العلماء على تذييلها ، وكذلك كان تاريخ بغداد للبغدادي ، حيث قام السمعاني (562 هـ) بوضع ذيل عليه في 15 مجلداً ، ثم جاء ابن الديبشي (639 هـ) بوضع ذيلاً عليه ، من حيث انتهى السمعاني ، وذكر فيه ما لم يذكره البغدادي والسمعاني ، وكان الحافظ محمد بن علي بن حمزة (765 هـ) أول من ذيل على كتاب العبر بعد مؤلفه ووصل بالكتاب إلى سنة 764 هـ . انظر في ترجمته : الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني : 4 / 61 ، والبدر الطالع للشوكاني : 2 / 209 ، والدارس في تاريخ المدارس للنعمي : 1 / 58 ، ثم ذيل عليه ابنه محمد بن محمد المتوفى سنة 791 هـ ، ووصل بالكتاب إلى سنة 785 هـ .

بتقسيم بلاد الشام إلى ثلاث نيابات ، على رأس كل نيابة باشا⁽⁴⁵⁾ ، وقام عقب فتحه لمصر باتخاذ بعض الترتيبات الإدارية اللازمة لتدعيم الحكم العثماني بها⁽⁴⁶⁾ ، أهمها أنه جعل بها ثلاث قوى تشترك في حكمها، هي : الباشا⁽⁴⁷⁾، والحامية العثمانية⁽⁴⁸⁾ ، وأمراء المماليك⁽⁴⁹⁾. وعاشت مصر تحت حماية الدولة العثمانية التي كان سلاطينها على قدر كبير من

⁽⁴⁵⁾ الأولى نيابة حلب وتشمل سوريا الشمالية ، والثانية نيابة طرابلس وتشمل أربعة صناحق أو ألوية هي : حمص ، وحماة ، وسلمية ، وجبله ، والثالثة : نيابة دمشق وتشمل : بيروت ، ونابلس ، وبيت المقدس ، وغزة ، وصيدا ، التي خصت سنة (1073هـ) بنيابة مستقلة ، تشمل ساحل الشام ، ما عدا طرابلس في لبنان . مصر والشام للدكتور شوقي ضيف : ص 519 ، وانظر دور العسكرية العثمانية في مواجهة العسكرية المملوكية ، وترتيب الجيش العثماني وترتيب الجيش المملوكي ، ومعارك فتح بلاد الشام ، ودخول سليم الأول الشام ومصر عقب انتصاره على طومان باي في كتاب الوجود العثماني في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر دراسة مقارنة ، للدكتور عراقي يوسف محمد ، ص 37 — 70

⁽⁴⁶⁾ حيث جعل مصر ولاية واحدة ، تنقسم إلى عدة ألوية ، هي : القاهرة ، والإسكندرية ، ودمياط ، والقنال (بورسعيد والسويس) ، وسيناء (العريش) ، والغربية (طنطا) ، والدقهلية (المنصورة) ، والشرقية (الزقازيق) ، والمنوفية (شبين الكوم) ، والقليوبية (بنها) ، وأسيوط ، وسوهاج ، وقنا ، والمنيا ، والفيوم ، وبين سويف ، والجيزة . انظر : دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر لعفاف مسعد : ص 51 ، وانظر أيضاً : تاريخ الدولة العثمانية ليلماز أوزتونا : 2 / 623

⁽⁴⁷⁾ ومن واجباته إبلاغ الأوامر السلطانية لرجال الحكومة والشعب ومراقبة تنفيذها والإشراف على الكشف أو البكوات الذين يحكمون الأقاليم . وانظر وصول الباشا العثماني إلى مصر، وفي الإدارة بالولاية، وعلاقة الباشا بالباب العالي ، ومسئوليته في رعاية شئون الرعية في كتاب : الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن الثامن عشر للدكتور عراقي يوسف محمد : ص 161 — 171 ، وانظر أيضاً : الضبط الاجتماعي في القاهرة العثمانية للدكتور عبد الوهاب بكر : ص 50 — 52

⁽⁴⁸⁾ وتقييم هذه الحامية بالقاهرة ، لحفظ النظام بها ، والدفاع عنها . انظر أهم الأوجاقات (قوات عسكرية) في العصر العثماني، والمماليك في مصر في القرن الثامن عشر ، والعلاقة بين المماليك أنفسهم في كتاب الوجود العثماني المملوكي في مصر ، للدكتور عراقي يوسف محمد : ص 17 — 25

⁽⁴⁹⁾ ودورهم حفظ التوازن بين قوة الباشا ، والحامية العثمانية ، ويتولى أمراء المماليك حكم الألوية من قبل مجلس شورى الباشا . انظر في ذلك : مصر العثمانية لجرجي زيدان : ص 86 — 87 ، وانظر أيضاً : المماليك في مصر في القرن الثامن عشر ، والعلاقة بين المماليك أنفسهم في كتاب الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر للدكتور عراقي يوسف محمد : ص 33 — 51 ، وانظر أيضاً : الضبط الاجتماعي في القاهرة العثمانية للدكتور عبد الوهاب بكر : ص 52 — 53 .

الاهتمام بالجيش الذى بلغ مجموع عدد أفرادهِ حتى نهاية القرن الحادى عشر الهجرى ، السابع عشر الميلادى ، ما يعادل مجموع جيوش العالم ، وكان وضع الأسطول لا يقل عن ذلك (50)، إلا أن الضعف بدأ يدب فى الجيش العثمانى عقب وفاة السلطان " سليمان القانونى ، ففى عهد خلفائه تجمدت الفتوحات الإسلامية للدولة ، وأخذت فى التقلص التدريجى حدودياً ، وظهر عدد من السلاطين الضعفاء ، الذين قلت مساهماتهم فى قيادة الجيوش ، وانقطعوا إلى حياة القصور والترف ، مما زاد من ضعف الدولة ، وازدادت معه قوة الانكشارية التى فسدت قوتهم وأنظمتهم بفساد رؤسائهم ، وكثر تمردهم وخروجهم على الأوامر السلطانية ، وممارستهم الظلم والاستبداد فى الولايات التى كانوا يشكلون حامية لها ، وذلك فى ظل ولاة استغل بعضهم ضعف السلاطين وذهبوا يبحثون عن منفعتهم الخاصة (51) .

(50) انظر : تاريخ الدولة العثمانية ليلماز أوزتونا : 2 / 374

(51) انظر : ثورات العساكر فى القاهرة للدكتور عبد الكريم رافق : 2 / 758 — 759 ، وانظر الحديث عن ولاة مصر والشام فى كتاب تاريخ طرابلس الشام لحكمت بك شريف : ص 102 — 151 ، وانظر ثورات الجند وفتنهم فى كتاب الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر للدكتور عراقى يوسف محمد : ص 85 — 135

— الحياة الاجتماعية :

كان المجتمع المصرى فى العصر العثمانى يتكون من عدة طبقات اجتماعية متباينة ، منهم الأجانب كالمماليك ، والعثمانيين ، والأوربيين ، ومنهم أهل البلاد الذين يعملون فى الزراعة والتجارة والصناعة ، ولكل من هذه الفئات سماتها ومميزاتها التى تميزها عن غيرها⁽⁵²⁾ .

والطبقة الأولى : طبقة الأجانب : وهى قليلة العدد ، ولكنها صاحبة أكبر الامتيازات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى البلاد ، فمنهم الحكام ، وكبار الملاك ، ونظار الأوقاف ، وينقسم هؤلاء بدورهم إلى عدة فئات وأجناس مختلفة ، هى : العثمانيون : الذين تركهم السلطان سليم الأول فى مصر كحامية ، وبلغ عددهم نحو خمسة آلاف فارس، وخمسمائة رام⁽⁵³⁾ ، وعلى رأسهم الباشا أو الوالى الذى يعتبر نائباً للسلطان فى البلاد ، ومنهم الدفتردار (رئيس المالية) ، وقاضى عسكر مصر ، وهو رئيس قضاة والمرقب لأعمالهم⁽⁵⁴⁾ .

وفرض وجود هذه الطبقة داخل المجتمع المصرى نوعاً من التعايش والاستقرار والاندماج داخل المجتمع ، وكان لهذا الاندماج مظهران مهمان ، الأول : مصاهرة الجنود العثمانيين للمصريين ، على الرغم من حرص السلطان سليم أثناء وجوده فى مصر على الاحتفاظ بالحامية كطبقة مستقلة عن طبقات الشعب ، وذلك عندما أصدر أوامره لهذه القوات بعدم الزواج من أرامل أمراء المماليك ، كما أمر قضاة بعدم عقد مثل هذه الزيجات ، رغبة منه فى الحفاظ على الصبغة العسكرية لأفراد هذه الحامية ، ومنعهم من ارتباط بإقليم معين ، وبالرغم من ذلك فقد حرص أفراد هذه الحامية على مصاهرة المصريين والاختلاط بهم ، حتى اضطر القاضى العثمانى إلى منع النساء من الخروج إلى الشوارع إلاّ (القابلة) وبإذن مسبق⁽⁵⁵⁾ .

⁽⁵²⁾ انظر : تاريخ القضاة فى مصر لعبد الرازق إبراهيم : ص 233

⁽⁵³⁾ انظر : بدائع الزهور لابن إياس : 5 / 206

⁽⁵⁴⁾ انظر : تاريخ مصر فى العصر الحديث للدكتور أحمد عزت عبد الكريم وآخرين : ص 16

⁽⁵⁵⁾ المرجع السابق : ص 82

وكانت هناك علاقات اجتماعية شديدة الصلة بين الفرق العسكرية بمختلف أنواعها، وامتدت هذه الصلات إلى الزواج بين أفرادها ، والاهتمام بالإشراف على أبناء زملائهم القصر في حالة وفاة زملائهم⁽⁵⁶⁾ .

ويعد اشتغال العسكر العثماني بالحرف بأنواعها المظهر الثاني من مظاهر اندماج الجنود داخل المجتمع المصرى ، وبدأت هذه الظاهرة في الوضوح في السنوات الأولى التي أعقبت الفتح العثماني لمصر، حيث عمل الكثير منهم في التجارة حتى اقتربت أسماءهم بكثير من الحرف والصناعات⁽⁵⁷⁾ .

وكان المماليك هم الفئة الثانية من طبقة الأجانب في مصر ، إذ دخلوا في خدمة الدولة عقب الفتح العثماني لمصر ، وعفو السلطان العثماني عنهم⁽⁵⁸⁾ ، وكان أمراؤهم

⁽⁵⁶⁾ انظر : المرجع السابق : ص 78 ، وانظر أيضًا : بدائع الزهور لابن إياس : 5 / 408 ، ومع تعدد هذه الروابط الاجتماعية بين جنود العثمانيين وبين الشعب من ناحية ، ومع جنود المماليك من ناحية أخرى ، فإن بعضهم عاش في عزلة تامة عن الشعب ، طابعها الصلف والصرامة والاستعلاء ، ولهذا ظل عددهم يتناقص في مصر ، وكانت ذرياتهم تنقرض بصورة سريعة . انظر : دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر للدكتور عبد العزيز الشناوى : 2 / 667 ، 668 ، وانظر أيضًا : موسوعة وصف مصر : 1 / 37 ، وانظر العسكر العثماني والمجتمع المصرى والمصاهرات بين الأقاليم والثغور ، والوصايا بين العسكر والأهلى ، وعادات وتقاليدهم داخل المجتمع المصرى من أفراح زواج ومناسبات الأعياد والعادات والتقاليد وغير ذلك في كتاب : الوجود العثماني المملوكى في مصر في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر للدكتور عراقى يوسف محمد : ص 387 — 428 ، وكتاب الوجود العثماني في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر للدكتور عراقى يوسف : ص 295 — 351

⁽⁵⁷⁾ انظر : دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر للدكتورة عفاف مسعد : ص 82 ، وانظر بداية اشتغال العسكر في الحرف ، وأهم الحرف التي عمل بها العسكر في مصر العثمانية في كتاب الوجود العثماني المملوكى في مصر في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر للدكتور عراقى يوسف : ص 333 — 346 ، وكتاب الوجود العثماني في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر : ص 251 — 293

⁽⁵⁸⁾ انظر : دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر للدكتورة عفاف مسعد : ص 62 ، وقد استطاع المماليك في نهاية القرن الحادى عشر الهجرى ، السابع عشر الميلادى من إقامة العديد من الأسر المملوكية الكبيرة التي استطاعت من السيطرة على موارد مصر الاقتصادية بوضع أيديهم على الضرائب الحكومية ، حتى استطاعوا في القرن الثامن عشر التغلب على سلطة الحكم في البلاد انظر : ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية (ق 16

يدير الأقاليم إدارياً ومالياً ، وكل مديرية تتكون من عدة أقسام يحكمها أمير يدعى الكاشف يكون نائباً عن الأمير ، وكانت هذه السلطة التي وضعت في أيديهم سبباً في ضعف السلطة العثمانية في مصر ، وسبباً في سوء استخدام الممالك لهذه السلطة واستيلائهم على معظم الأراضي الزراعية عن طريق نظام الالتزام ، فلم يسلم من أيديهم إلا أراضي الأوقاف ، واستبدوا بالفلاح المصرى ، ونهبوا أمواله وحيواناته ، إذ لم يكن منهم من يتورع عن إتيان أشد الموبقات والمظالم ، مثل : إراقة الدماء ، ومصادرة الأموال ، وبلغ من سوء أخلاقهم أن لبسوا زى العثمانيين وخرجوا إلى الطرقات يخطفون من الناس ، ليظن من يراهم من المصريين أنهم من العثمانيين⁽⁵⁹⁾.

وكانت للأوربيين الذين يعملون بالتجارة امتيازات خاصة بهم منذ الحكم الأيوبي والمملوكي ؛ ولذلك جدد العثمانيون لهم هذه الامتيازات ، فكان لقنصل البندقية وفرنسا حق الحكم القضائي على رعاياه في الشئون المدنية والجناحية بحسب دينهم وقانونهم⁽⁶⁰⁾ . وكذلك كانت هناك فئات أخرى داخل المجتمع المصرى اندمجت به ، كالزنج والافارقة الذين كان معظمهم من الدارسين فى الأزهر الشريف ، ومن هؤلاء أيضاً الشوام الذين كانوا من التجار والدارسين أيضاً⁽⁶¹⁾ .

وظهر الترابط الاجتماعى واضحاً بين الشعب المصرى وبين الشوام ، من خلال المصاهرة ، والتأثير والتأثر بالعادات والتقاليد ، مما ساعد على اتساع دائرة علاقة التجار الشوام الاجتماعية ، واحتكاكهم اليومي والدائم بكافة أفراد المجتمع ، ابتداءً من الممالك ورجال الإدارة إلى عوام الناس ، وعمدوا إلى عدم إقامتهم بشوارع أو حارات بعينها ، كما فعلت بعض الجاليات الأجنبية ، فلا يكاد يخلو شارع أو درب بالقاهرة من عقارات لتجار من الشوام⁽⁶²⁾ . كما كانت هناك قبائل من النوبيين أو البرابرة ، تعيش فى مناطق متفرقة من

⁽⁵⁹⁾ انظر : إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريزى : ص 8 ، وانظر : بدائع الزهور لابن إياس : 5 / 213 ، وموسوعة وصف مصر : 4 / 32 — 33 ، وتاريخ مصر فى العصر الحديث للدكتور أحمد عزت عبد الكريم : ص 17 — 18 ، ومصر العثمانية لجرى زيدان : ص 121 ، ومصر والشام للدكتور شوقي ضيف : ص 42 — 43 ، وانظر أيضاً : الوجود العثمانى فى مصر للدكتور عراقى يوسف : ص 251 — 293

⁽⁶⁰⁾ انظر : تاريخ القضاة فى مصر لعبد الرازق إبراهيم : ص 147 — 148

⁽⁶¹⁾ انظر : حضارة العرب لجوستاف لوبون : ص 82

⁽⁶²⁾ انظر : العلاقات التجارية بين مصر والشام للدكتور سحر على : ص 210

صعيد مصر ، وبعض الجزر المجاورة لشلال أسوان ، وهى قبائل تتكون من عدة عائلات صغيرة، قليلة العدد (63) .

وكان الشعب المصرى بمختلف طوائفه يمثل الطبقة الثانية من طبقات المجتمع المصرى فى العصر العثمانى ، ويتكون بدوره من عدة فئات (64)، هى :

الأشراف : وهم الذين يرجع نسبهم إلى النبى ﷺ ؛ ولذلك منحهم العثمانيون امتيازاً خاصاً بهم ، مثل عدم تعرضهم للعقاب كغيرهم ، وجعلوا لهم عدة محاكم خاصة بهم ، وكان السلطان العثمانى — بنفسه — يعين لهم نقيباً يرأس الهيئة القضائية الخاصة بهم ، وهو الذى ينظم العلاقات بين أفرادها (65) .

العلماء : وكانت طائفة العلماء تتمتع بشيء من الثراء والجاه والمركز الاجتماعى المرموق ، بالرغم من انهم أبناء الفلاحين الفقراء ، ولكن دراستهم فى الأزهر الشريف منحهم وجاهة وهيبة عند الحكام والمحكومين ، وجمع كثير من هؤلاء ثروات ضخمة ؛ نتيجة لإشرافهم على الأوقاف الخيرية ؛ مما مكنتهم من مشاركة المماليك فى امتلاك الأراضى الزراعية وبناء القصور واقتناء الجوارى والخدم ، كما كانوا فى أمان دائم من نهب المماليك الذين كانوا يخافون من مكانتهم العالية لدى السلاطين العثمانيين ، ولدى أفراد الشعب المصرى (66) .

(63) انظر : موسوعة وصف مصر : 1 / 37

(64) قام الدكتور عراقى يوسف بتقسيم المجتمع المصرى إلى: طبقة المحكومين ، وهى تتكون من عدة فئات ، هى: فئة المصريين المسلمين ، والمصريين الأقباط ، والعربان واليهود ، والفئة الثانية : الأقليات الإسلامية وتنقسم إلى الأتراك والمغاربة والشوام . والفئة الثالثة : الأقليات الأجنبية من اليونانيين والأرمن ، والطبقة الثانية : هى طبقة الحكام من الصفوة المملوكية ، والطبقة الثالثة رجال الأوجاقات العسكرية . انظر : الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر للدكتور عراقى يوسف محمد : ص 373 — 386 ، وانظر الحديث عن الأشراف ونقيبهم ، وأصل الأشراف المصريين ، وغير ذلك فى كتاب

المجتمع المصرى تحت الحكم العثمانى لميكل وفنتر : ص 280 — 295

(65) انظر : تاريخ القضاة فى مصر لعبد الرازق إبراهيم : ص 142 — 143 ،

(66) انظر : تاريخ مصر فى العصر الحديث لأحمد عزت عبد الكريم : ص 20 ، وكان العلماء قد اكتسبوا مكانة عالية لدى السلاطين العثمانيين الذين حرصوا على الاحتفاظ بمظاهر الدين الإسلامى ، والى من أهمها إضفاء الاحترام والتبجيل على رجال الدين والعلماء ، كما حرصوا على اجتذاب قلوب المصريين نحوهم بإظهار الاحترام العميق للأزهر الذى كان يحتل المكانة الأولى بين مساجد مصر ومعاهدها العلمية . انظر : دور الأزهر فى الحفاظ على الطابع العربى لمصر للدكتور عبد العزيز الشناوى : 2 / 681 ، 689 ، 700 —

ويدخل رجال القضاء تحت فئة العلماء : وكان القضاة في بداية الدولة الإسلامية يتولون مناصبهم وفق معايير وضعها الفقهاء كالعلم بالكتاب والسنة والقياس والاجتهاد والتمتع بالأخلاق ، والبعد عن السقطات الأخلاقية ، مثل الرشوة ، أو التزوير والتدليس ، وما أن جاء العصر المملوكي حتى أصبح هذا المنصب كغيره من المناصب يعطى لمن يدفع أكثر من غيره ، حتى تطلع إليه سفلة القوم ، مما أدى إلى تفشى الرشوة ، وفساد أحكام القضاء ، وتسابق القضاة على خلع بعضهم لتولى مناصبهم بالرشوة ، فساءت سمعة قضاة مصر ، وبلغت مسامع السلطان سليم الأول الذى ويجهم على ذلك عقب انتصاره على المماليك . ولهذا حرص على بسط العدالة على رعاياه من خلال جهاز قضائى قوى ، يقوم عليه نخبة من كبار رجال الشرع ، وعمل على تحسين أوضاع القضاة ، وعين قاضياً يسمى قاضى العرب بجانب القضاة الأربعة ، وهو بمثابة الرقيب والمفتش عليهم وعلى نوابهم المنتشرين فى الأقاليم ، كما حرص على ربط هيئة القضاء الإسلامى فى استانبول بالنظام القضائى فى مصر وغيرها من خلال منصب قاضى العسكر ، الذى كان رئيساً للهيئة القضائية فى مصر ، مما جعل صورة القضاة والقضاء تتحسن كثيراً فى مصر العثمانية (67) ، حتى قيل إن الرشوة قد اختفت تماماً فى تلك الفترة ، ولم تثبت إلا فى حالة واحدة.

وكان بعض أرباب الطرق الصوفية ممن لم يتعلقوا بأسباب العلم إلا قليلاً، مع ما لهم من نفوذ قوى داخل المجتمع المصرى والإسلامى عامة (68) ، وكان لهم نظام الخلوات التى يتناسب إليها الدراويش ، ويعيش أفرادها فى جماعات ، ولكل جماعة منهم مراتب مالية تأتيهم من الهبات التى يوصى بها الأغنياء ، أو من الأوقاف التى يوقفها البعض على هذه الخلوات (69).

701 ، وانظر تنظيم الدولة العثمانية للحكم القضائى ودور بيت القاضى فى الإشراف على القضاء فى مصر العثمانية ، فى موضوع : بيت القاضى دور القضاء العالى فى مصر العثمانية للدكتورة سوسن سليمان يحيى ، ضمن ندوة قسم التاريخ الإسلامى ، بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية ، العدد العاشر ، 1414 هـ = 1993 ، ص 289 — 324 ، وانظر أيضاً : الدولة العثمانية تاريخ وحضارة لأكمل الدين إحسان أوغلى : 294 — 297

(67) انظر : تاريخ القضاة فى مصر لعبد الرازق إبراهيم : ص 25 — 26 ، 47 — 49 ، 55 ، 83 ، 95 ،

126 ، وانظر أيضاً : القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى ل محمد نور : ص 67 — 71

(68) انظر : تاريخ مصر فى العصر الحديث لأحمد عزت عبد الكريم : ص 20

(69) انظر : موسوعة وصف مصر : 1 / 174

وكانت التكايا أو الخلوات موجودة في كل مدينة ، فكانت بمثابة نادى للمسامرة ، حيث تجرى فيها الأحاديث والمسامرات العلمية والفنية والدينية والصوفية والأدبية والتربوية ، وكانت الدولة تعترف بشيخ التكية رسمياً ، وكان له وضع في التشريعات ، ولكنه مع هذا لا يعتبر موظفاً في الدولة (70) .

ومثل أهل الذمة أو الأقباط طبقة متميزة في مصر ، تتمتع بحرية كبيرة ، تعمل في جباية الضرائب ، ومنهم الكتبة ، ولهذا كانوا أثرياء ، كأمرء المماليك وكبار التجار (71) ، وكان هؤلاء يقومون بخداع الفلاحين البسطاء في تقدير الضرائب المفروضة على أراضيهم ، وكان لهم كيانهم الديني الخاص بهم ، ولهم أحكامهم القضائية التي يقوم بها البطارقة ، الذين يحكمون في مسائل الأحوال الشخصية ، والمسائل المدنية والإدارية والجنائية (72) .

وكان التجار يمثلون طبقة متميزة داخل المجتمع المصرى ، وهى طبقة صاحبة وجهة اجتماعية عالية ، اكتسبوا من ثرواتهم الضخمة ، والتي اقتنوا بها كثيراً من القصور والدور ، واكتسبوا بها النفوذ لدى الحكام والأمراء (73) ، وكان لهذه الطبقة تأثير كبير في زيادة الترابط والاندماج بين الشعب المصرى والشوام ، فقد عقدت بينهم زيجات كثيرة ، تبعها عقد كثير من الصفقات (74) .

(70) انظر : تاريخ الدولة العثمانية ليلماز أوزتونا : 2 / 500 ، 503 ، وكان لهذه التكايا والخانقوات دورها الكبير في انتشار الطرق الصوفية الموالد وزيارة القبور والأضرحة والأولياء ، والمولد في مصر المملوكية والعثمانية ، انظر المجتمع المصرى تحت الحكم العثمانى لميكل وفنتر : ص 205 — 254 ، ص 257 — 278 (71) انظر : تاريخ مصر لأحمد عزت عبد الكريم : ص 21 ، وانظر وضع اليهود والمسيحيين تحت الحكم العثمانى ، ووضع اليهود كصرافين ، وسياسة البشوات تجاه اليهود ، والأحياء اليهودية والمسيحية ووضعها في الإسكندرية ، والاتجاهات الدينية نحوهم . انظر : المجتمع المصرى لميكل وفنتر : ص 298 — 328 (72) انظر : تاريخ القضاة في مصر لعبد الرازق إبراهيم : ص 145 (73) انظر : تاريخ مصر لأحمد عزت عبد الكريم : ص 20 ، 21 ، وكان هناك بعض الناس الذين ارتبطوا بطبقة التجار وإن لم يكونوا منهم ، مثل : طبقة الوزانين ، والسماصرة والدلالين والحرفيين الذين أنتجوا السلع العالمية كالنسيج . انظر : ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية للدكتورة نللى حنا : ص 76 (74) انظر الأسرة الشامية والحياة الاجتماعية والزواج بين الشوام وبعضهم البعض ، والزواج المختلط ، وزواج الشاميين من المسيحيين ، والطلاق وأسبابه ومشكلاته ، وعلاقات الشوام الاجتماعية مع المماليك وعساكر العثمانيين ، في كتاب الشوام في مصر للدكتور السيد سمير عبد المقصود : ص 191 — 231

وكان في مصر كثير من أرباب الحرف والصناعات التي انتشرت انتشاراً واسعاً في العصر العثماني ، وكان معظم الصناع يعيشون في المدن الكبيرة أو في المدن الصناعية ، ويعملون في العديد من الصناعات (75) ، وكان أصحاب كل حرفة يكونون طائفة تشرف على تنظيم الحرفة، وترعى المشتغلين بها ، ويتولى شيخها الاتصال بالحكومة فيما يخص أهل حرفته (76) .

وشكل الفلاحون الغالبية العظمى من السكان التي تعمل في الزراعة ، ومنهم من كان يلتزم بجمع الضرائب من الفلاحين ، وكانوا يعيشون حياة بائسة، بسبب سوء أخلاق المماليك والبكوات والكشافين والمباشرين من الأقباط ، الذين عملوا على ابتزاز الفلاح وسرقة أمواله بالغش والخداع والقوة (77) .

وكان العربان أو أولاد العرب (78) يكونون طبقة من طبقات الشعب المصرى ، وينقسمون إلى قسمين ، الأول : قبائل رحالة تعيش في الصحراء في الخيام ، ولا يخضع أبناؤها إلا إلى مشايخهم ، ويتجاهلون سلطة الباشا والبكوات المماليك ، ولهذا يعيشون في حالة عداوة مستمرة مع الحكومة ، يتخللها أوقات مصالحة قصيرة (79) . والقسم الآخر : هم العرب

(75) ومن أهم هذه الصناعات : استخراج الزيت ، وصناعة الخل ، والزجاج ، والآنية الفخارية ، وصناعة المنسوجات بأنواعها ، والتطريز ، وصناعة النحاس والفضة والذهب ، وصناعة السكر ، وصناعة المأكولات الخفيفة ، كما كان هناك الكثير من الحرف اليدوية كالحداثة والتبليط والنجارة وغيرها .

(76) انظر : تاريخ مصر في العصر الحديث لأحمد عزت عبد الكريم : ص 22 — 23

(77) انظر : تاريخ مصر لأحمد عزت عبد الكريم : ص 230 ، وانظر : موسوعة وصف مصر : 5 / 14

(78) وكان هذا التعبير قد ظهر في كتابات كثير من المؤرخين المعاصرين ، وفي الأوامر السلطانية للدلالة على السكان العرب المحليين ، تمييزاً لهم عن العثمانيين الذين عرفوا أحياناً بالتركمان وأحياناً بالأروام ، وتمييزاً لهم عن المماليك الذين عرفوا بالأتراك أو الشراكسة أو الغز ، ودرج كثير من المؤرخين على أن يشيروا إلى البدو باسم العرب أو العربان أو الأعراب . انظر : ثورات العساكر في القاهرة للدكتور عبد الكريم رافق : 2 / 748 ، وانظر: دور العرب في أحداث مصر السياسية (1516 — 1524) ووظائف مشايخ العرب والكشاف في الفرمانات العثمانية ، وعلاقتهم بأصحاب المناصب ، ودورهم في الجيش ، في كتاب المجتمع

المصرى تحت الحكم العثماني لميكل وفتتر : ص 141 — 174

(79) انظر : موسوعة وصف مصر : 1 / 31 ، 2 / 228

الذين يعملون في الزراعة ، ولا يتركون مكان إقامتهم ، ولهم شيخ يمتلك ثلاث أو أربع قرى بحكم كونه ملتزماً، يكون من أغنى شيوخ الولاية مالا وأعظمهم جاهاً⁽⁸⁰⁾ .

ومن هذا يتضح أن المجتمع المصرى تحت الحكم العثمانى كان يسوده نوع من التكتل فى طوائف وهيئات ذات كيان وتقاليد ، بدون انحلال ، حيث أن انتماء الجماهير إلى مثل هذه الطوائف جعل منها وحدة تربط أفرادها بصلات اجتماعية، يسودها التضامن فى السراء والضراء، ويمارس أفرادها قدرًا من الحرية ، ولونًا من ألوان الحكم الذاتى فى نطاق حرفتهم ، كما كان يربط بين الطوائف جميعًا شعور من الأحوه والحبه فى عصر اتسم بالهدوء والبساطة⁽⁸¹⁾.

وكان الممالىك سببًا مباشرًا فى الحياة الفقيرة البائسة التى عاشها الفلاحون ؛ بسبب إهمالهم لشئون الزراعة ، وإقامة الجسور والقناطر ، وانشغالهم المستمر فى جمع الأموال والثروات وتدبير المؤامرات فيما بينهم⁽⁸²⁾ .

وكانت الدولة العثمانية تعمل جاهدة على تشييد الطرق والجسور بغرض تسهيل مرور الجيوش وتأمين حدود الدولة ، وتركت بناء المدارس والمستشفيات والأسبلة والمكاتب لأغنياء المسلمين ، ومنهم السلطان نفسه ، ولهذا تعددت المؤسسات التى أقامها الأغنياء والسلاطين من أموالهم الخاصة ، ومن ذلك ما قام به السلطان سليم وابنه سليمان عندما أجزيا معاشًا أو رواتب لرجال الدين والأرامل والأيتام والمساكين ، وكانت هذه الأموال تعطى فى صورة أوراق مرتبات ، وكانت الدولة من أوائل الدول التى أنشأت الملاجىء⁽⁸³⁾.

⁽⁸⁰⁾ انظر المرجع السابق : 2 / 209 ، وانظر أيضًا : الضبط الاجتماعى فى القاهرة العثمانية للدكتور عبد الوهاب بكر : ص 530 — 54

⁽⁸¹⁾ انظر : دور الأزهر فى الحفاظ على الطابع العربى لمصر للدكتور عبد العزيز الشناوى : 2 / 672
⁽⁸²⁾ انظر : تاريخ مصر فى العصر الحديث لأحمد عزت عبد الكريم : ص 25 — 26 ، وكانوا أيضًا سببًا لما روجه الغربيون لفكرة حقوق الإنسان والظلم الواقع على الفلاحين وغيرهم من رعايا الدولة العثمانية ، وتركيزهم المستمر على حالة البؤس والفقير التى كانت تعيشها بعض الطبقات الشعبية، ووصف منازلهم الضيقة وأكوأخهم المتواضعة، وتكدس العديد منهم فى مكان واحد . انظر : حقيقة الغرب للدكتور مصطفى عبد الغنى : ص 63 ، 116

⁽⁸³⁾ انظر : موسوعة وصف مصر : 5 / 226 ، وانظر أيضًا : تاريخ الدولة العثمانية ليلماز أوزتونا : 2 / 403 ، 491 ، وحقيقة الغرب للدكتور مصطفى عبد الغنى : ص 117

ورصد السلاطين الأموال لصالح المساجد والتكايا للإتفاق على من بها من الدراويش والشحاذين والعجزة ، ورصدوا نفقات المحمل الشريف وكسوة الكعبة من الخزانة العمومية ، وإرسال الحبوب إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة من مصر وقراها (84) . واعتنى بعض الولاة بالفقراء والمساكين وطلاب العلم والمغتربين ، وأقاموا العديد من المكاتب لتعليم الأيتام وأوقفوا على ذلك عدة أوقاف (85) .

الحالة الاقتصادية :

كانت مصر قد بلغت زمن دولة المماليك درجة عظيمة من الثراء والرقى في جميع شئونها وبخاصة الاقتصادية ؛ لعدم اعتمادها على ما كانت تنتجه الأرض من المحاصيل الزراعية فحسب، بل كانت خزائنها تفيض بأموال الأجانب الذين كانوا ينقلون بضائعهم من الشرق إلى الغرب ، ويدفعون عنها كثيراً من الضرائب والنفقات التي كانت سبباً في إثراء الحكومة والأهالي معاً ، سواء في مصر أو في بلاد الشام (86) .

وامتدت قوة الاقتصاد في مصر والشام من العصر المملوكي إلى العصر العثماني ، ويدل على ذلك كتابات الإسحاقى المنوفى الذى ذكر أن مصر غنية بأموالها وحبوبها التي كانت تفيض عن حاجتها (87) ، كما ذكر أنه في سنة (1013هـ = 1604م) حدث غلاء شديد في العديد من الولايات ، فجاء الناس إلى مصر من كل مكان ، فمن كان منهم ذا مالٍ امتار ما يحتاجه ، ومن لا مال له عمل وكسب مالا ، ومن لا مال له ولا قدرة له على العمل استعطى من الناس ، حتى امتلأت قرى مصر ومدنها . وقيل : إن ما بيع في دمياط من الذرة في ثلاثة أشهر ستون ألف إردب ، وما يقارب ذلك من الحنطة والشعير والبقول وباقي الحبوب ، وأما

(84) انظر : موسوعة وصف مصر : 5 / 230 ، 246 ، وانظر أيضاً: تاريخ الدولة العثمانية ليلماز أوزتونا : 2/ 503/

(85) انظر : أخبار الأول للإسحاقى المنوفى : ص 159 ، 165 ، ومصر العثمانية لجرحي زيدان : ص 99

(86) انظر : العلاقات التجارية بين مصر والشام للدكتورة سحر على : ص 15 .

(87) ذكر المنوفى أن الأمير حسين البرموقى قد انكسر عليه مال للدولة يقدر بثلاثين ألف دينار ، فلما طلبه الأمير أويس باشا (995هـ) تعلق الأمير حسين بأن عنده قصباً يفي بالمبلغ ، ويريد إمهاله حتى يبيعه ، فلما أمهله الباشا ، قام ببيع القصب ، فباعه كله في شهر واحد ، وأعطى للباشا المبلغ كاملاً ، فتعجب الباشا وقال : مصر يباع فيها قصب برسم المصاين كل يوم بألف دينار !! فقالوا له : هذا من موجود شخص واحد ، وهناك ما يباع برأً وبحراً من القصب ما يقرب من ذلك . انظر : أخبار الأول للإسحاقى المنوفى : ص 161

ما بيع ببولاق وباقي المدن فلا حصر له ، وكل هذا بعد كفاية أهل مصر وقراها وما ادخره أهلها⁽⁸⁸⁾ .

ويدل على ذلك — أيضاً — أن التحولات التي أحدثتها محمد على باشا لم تنشأ من فراغ ، وبخاصة أنه لم يعتمد على رأس المال الأجنبي في إقامة البنية الأساسية لاقتصاد السوق الخاضع لإدارة الدولة ، وإنما اعتمد على موارد مصر وحدها طوال حكمه ، وحقق التراكم اللازم لإقامة تلك البنية من خلال إعادة تنظيم الاقتصاد المصري وتوجيه بعض قطاعاته وجهات جديدة ، وهذا يجعلنا نطرح عدة أسئلة تحمل إجاباتها : من أين استطاع الاقتصاد المصري في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي أن يوفر كل تلك الموارد إذا كان اقتصاداً تقليدياً راکداً؟ وكيف استطاع المجتمع المصري أن يتجاوب مع إصلاحات محمد على إذا كان مجتمعاً يعاني من الاضمحلال والتخلف؟ بل كيف استطاع العالم المصري أن يستوعب الأساليب الفنية الحديثة في مصانع محمد على إذا كان عاطلاً من الخبرة ، مفتقراً إلى الاستعداد؟!⁽⁸⁹⁾.

وبالرغم من ذلك فقد تعرض الاقتصاد العثماني لبعض العوامل والأسباب التي ساهمت في ضعفه في أوقات كثيرة خلال القرون الثلاثة التي سبقت مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ، ومن هذه العوامل⁽⁹⁰⁾ : توقف المد العثماني بالفتوحات الإسلامية⁽⁹¹⁾ ، وارتباط ضعف الدولة بازدياد نفوذ الجند ، وميلهم المستمر إلى العصيان والتمرد، وازدياد تدخلهم في السياسة العليا للدولة، متجاوزين اختصاصاتهم⁽⁹²⁾ ، وتزايد نفقات الحكومة تبعاً لزيادة حجم الجيش

⁽⁸⁸⁾ انظر : أخبار الأول : ص 178

⁽⁸⁹⁾ انظر : حقيقة الغرب للدكتور مصطفى عبد الغني : ص 87

⁽⁹⁰⁾ يرى المقریزی أن من أسباب انهيار الاقتصاد : الآفات ؛ بسبب قصور جرى النيل ، وعدم نزول المطر ، أو الآفات التي تصيب الغلال ، أو النار أو الريح أو الجراد ، أو شراء المناصب والمراكز الحكومية بالمال ، مثل ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة ، ومنها العامل النقدي أو رواج الفلوس، حيث إن له أكبر الأثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ومن أشد الأسباب المؤدية إلى ارتفاع الأسعار . انظر : إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقریزی : ص 71 ، 73 ، 77

⁽⁹¹⁾ انظر : العلاقات التجارية بين مصر والشام للدكتورة سحر على : ص 22 ، وانظر أيضاً : دور الحماية

العثمانية في تاريخ مصر للدكتورة عفاف مسعد : ص 155 — 158

⁽⁹²⁾ انظر : دور الحماية العثمانية للدكتورة عفاف مسعد : ص 159 ، 169 — 172 ، 209 — 210

وعجز الخزانة عن دفع رواتب الجند⁽⁹³⁾ ، وتأثر الاقتصاد العثماني بنقص واردات الضرائب التي كانت تفرض على بضائع الشرق الأقصى المارة في أراضيها ، وزيادة الفساد بين موظفي الدولة المرتشين ، وتعرض مصر وبلاد الشام لكثير من الأوبئة ، أو قلة فيضان النيل ، مما زاد في ارتفاع الأسعار وقلة وجود الحبوب والحيوانات وإغلاق الطواحين⁽⁹⁴⁾.

وللتأكيد على قوة الاقتصاد المصري في ظل الحكم العثماني ، وعدم اغتياره كلياً ، سنعرض للنشاط الزراعي والصناعي والتجاري .

— الزراعة :

كانت الزراعة من أهم مصادر الاقتصاد المصري منذ أقدم العصور، وكان السبب الرئيسي في ازدهاره ، وهي المشكلة الرئيسية لتجارها وصناعتها ، ولهذا عمل العثمانيون على الاهتمام بها وتوفير مقوماتها الأساسية كالأرض الزراعية الجيدة وتوفير المياه وبناء الجسور⁽⁹⁵⁾. وبالرغم من ذلك ، فإن الزراعة لم تكن سبباً في رفاهية الفلاح المصري ، لعدم الاهتمام المتعمد من قِبَل أمراء المماليك وبكواتم وبعض الولاة بالفلاح المصري ، وأصبح هؤلاء أصحاب الأرض الفعليين ، ولم يكن أحد منهم يطمح إلى استغلال الأرض الزراعية ، بقدر ما كان يستغل الفلاحين بالقوة ، وظهر سوء استغلال قوتهم وسلطتهم في جمع الضرائب من الفلاحين وخذاعهم المستمر لهم ، فكان هؤلاء الأمراء يقومون بمعاونة الأقباط والكشافين بخذاع الفلاح المصري عن طريق زيادة مساحة الأرض أكثر مما هو مدون في دفاتر الحكومة ، ثم يقومون باستخدام مكاييل كبيرة عند أخذهم للضريبة من الفلاحين ، ثم يستخدمون مكاييل أصغر حجماً منها عند إيداع الضرائب في مخازن الحكومة ، ويصل الفرق بين المكاييل إلى المساح والكتبة والكشاف والوكيل ومعظم هؤلاء من المماليك⁽⁹⁶⁾ .

⁽⁹³⁾ انظر : المرجع السابق : ص 162 ، 164

⁽⁹⁴⁾ انظر : بدائع الزهور لابن إياس : 5 / 162 ، 179 ، 180 ، 267 ، 282 ، 283 ، 323 ، أخبار

الأول للمنفوق: ص 158 ، 160 ، 169 ، 177

⁽⁹⁵⁾ انظر: موسوعة وصف مصر: 1/ 256- 257، أيضاً: تاريخ القضاة في مصر لعبد الرازق إبراهيم: ص

⁽⁹⁶⁾ انظر : موسوعة وصف مصر : 4 / 160 — 162

ونتيجة لسوء سياسة المماليك في معاملة الشعب المصرى ، أصبح الفلاح المصرى كالأجير فى أرضه ، لا يتناول طعاماً إلا ما ندر ، ولا يأكل اللحم إلا نادراً بالرغم من تربيته لكثير من الجمال والأبقار والأغنام ، فقد كان المماليك يسلبونه إياها عند مرورهم بالقرى .

— الصناعة :

ارتبطت الصناعة فى مصر بالإنتاج الزراعى ارتباطاً وثيقاً ، فمعظم الصناعات المصرية تقوم على المنتجات الزراعية، مثل صناعة السكر من القصب الذى اشتهر به صعيد مصر (97)، وصناعة المنسوجات بأنواعها (القطنية ، والصوفية ، والكتانية ، والحريرية) وكلها صناعات برع فيها المصريون (98) .

كما اشتهرت صناعة ملح النوشادر فى المنصورة ودمنهور وبرنبال ورشيد وبولاق(99) ، وصناعة الزيوت النباتية من الخس والقرطم واللفت والكتان والسمنسم (100) ، وصناعة الدباغة والمصنوعات الجلدية ، والسختيان والحصر والسلاسل ، والصناعات الذهبية والفضية والأحجار الكريمة ، وأفران الجير والفحم والجبس وملح البارود، والزجاج والفخار والآجر، وأحجار النرجيلة، كما كان هناك الكثير من الورش لصناعة السفالات ، ووروش النجارين والنحاسين والحدادين وعمال التبليط والرخام (101) ، وكانت مصر هى الأولى فى العالم التى كان بها معامل التفریح ؛ لإخراج الدجاج(102) حتى إن الأروبيين كانوا يظنون ذلك ضرباً من الخيال أو الأسطورة .

(97) انظر : وصف مصر : 1 / 252 — 253 ، 4 / 173 — 187 ، 214 — 216 ، 2 / 205

(98) واشتهرت بما كثير من المدن كدمياط والقاهرة والفيوم وجرجا والحلة وسمنود وأسيوط وطنطا . انظر :

موسوعة وصف مصر : 1 / 252 — 253 ، 4 / 173 — 187 ، 214 — 216 ، 2 / 205

(99) انظر : موسوعة وصف مصر : 4 / 203 — 206

(100) انظر المرجع السابق : 4 / 191

(101) انظر : المرجع السابق : 1 / 252 — 253 ، 4 / 166 — 172 ، 214 — 216 ، 10 / 34

(102) وكانت هذه الطريقة تجذب أنظار الرحالة الأجانب فى مصر ، ومن ذلك ما قاله جوزيف بتس فى رحلته : " وللمصريين طريقة طريفة فى تفقيس الكتاكيت ، وقد يظن بعض من يقرأ كلامى هذا أننى أروى خرافة ، لكننى أؤكد أننى رأيت ذلك بنفسى وأن ما أرويه حقيقى ، فلدى المصرى مكان محفور تحت الأرض لا يبعد فى شكله عن الفرن ، وقد فرش قاعه بالقش ويضع فيه بضعة آلاف من البيض متراكمة بعضها إلى جوار بعضها الآخر وفوق بعضها ، ويتركها لتنفقس بفعل حرارة الشمس دون الاستعانة بدفء دجاجات أو

— التجارة :

لا يمكن القول بأن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في أواخر العصر المملوكي وبدايات العصر العثماني قد قضى نهائياً على التجارة الخارجية ، حيث ظلت مصر وبلاد الشام ، تصدران ما يفيض عن حاجتهما وتستوردان ما يلزمهما ، كما استمر مرور بعض البضائع المنقولة بين الشرق والغرب⁽¹⁰³⁾ ، كما استمر اهتمام السلطان سليم الأول ، وابنه سليمان القانوني بطريق البحر الأحمر التجاري والطرق البحرية التي تربط الشواطئ العربية وشواطئ الهند والشرق الأقصى ، بفتح العراق وتوطيد الحكم العثماني في الجزيرة العربية واليمن⁽¹⁰⁴⁾ . وكذلك كانت مصر وبلاد الشام يتمتعان بكثير من الموانئ البحرية والنهرية ، التي ساعدتهما على التبادل التجاري مع العديد من الدول الكبرى التي كانت تأتي ببضائعها من بلاد الهند إلى أوروبا مروراً بالإسكندرية ورشيد ودمياط والسويس⁽¹⁰⁵⁾ . وكذلك كانت هناك صفقات تجارية داخلية بين مصر وبلاد الشام من جهة ، وبين العديد من الإمارات العثمانية من جهة أخرى⁽¹⁰⁶⁾ .

أى دفع من كائن منح آخر ، فإذا ما فقس البيض وظهرت الكناكيت يبيعونها للفقراء بالكيل " . انظر : رحلة جوزيف بتس أو الحاج يوسف : ص 36

⁽¹⁰³⁾ انظر : العلاقات التجارية بين مصر والشام للدكتورة سحر على : ص 18

⁽¹⁰⁴⁾ انظر : المرجع السابق : ص 16 — 18 ، وزادت عائدات التجارة على الدولة العثمانية بازدياد اهتمام سلاطين آل عثمان بها ، وتخليهم عن سياسة التدخل في التجارة الدولية والاحتكارات التجاري التي كانت تمارسها الدولة المملوكية . انظر : ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية (ق 16 م — ق 18 م)

للدكتورة نللى حنا : ص 63

⁽¹⁰⁵⁾ انظر : حقيقة الغرب للدكتور مصطفى عبد الغنى : ص 44 ، وكان من أشهر هذه الدول الأوربية : البندقية وتوسكانيا وفرنسا والهند وكشمير ، وكانت بضائعها : البن ، والصمغ العربي ، والمر ، والزعفران ، والتمر هندي ، وريش النعام ، وملح النوشادر ، والسكر ، وجلود الأبقار ، والجمال ، والجاموس ، والنظرون ، والأرز ، والقمح ، والقطن ، والمنسوجات بأنواعها والخضروات بأنواعها . انظر موسوعة وصف مصر : 1 / 235 ، 4 / 253 — 258 ، 268 — 287 ، 294 ، 309 /

⁽¹⁰⁶⁾ وكان من أهم هذه الإمارات : الجزيرة العربية ، وبلاد المغرب العربي (تونس والجزائر وطرابلس ومراكش وفاس) ، وبلاد السودان وجنوب إفريقيا وآستانة ، وكان من أهم البضائع بين هذه الأطراف : العاج ، والمسك ، والأنبوس ، والعنبر ، وريش النعام ، والصمغ ، وتراب الذهب ، وسن الغيل ، وجلود النمر ، والسيوف ، والمنسوجات بأنواعها ، ومعدات الخيول ، وملابس الفرسان ، والبن ، والسكر ، والأرز ، والخيول ،

وكانت الحرية التي أعطتها السلطات العثمانية لإماراتها وما منحتها من حرية التنقل بين تلك الإمارات سبباً جعل مصر مع بداية القرن العاشر الهجري وحتى نهاية القرن الثاني عشر الهجري سوقاً مركزية لبضائع المشرق والمغرب ، وأصبحت بلاد الشام مركزاً تجارياً كبيراً يرد إليها التجار من بغداد والبصرة ومكة والمدينة ، ومنها إلى مصر ، وزاد ذلك أيضاً من وفود أعداد كبيرة من التجار الشوام إلى مصر ، كان لها ثقلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁰⁷⁾.

ونظراً لتشعب العلاقات التجارية الداخلية والخارجية ، عملت الحكومة العثمانية على ظهور وظيفة شاهبندر التجار ، الذي كان يختار بإجماع أعضاء الطائفة ، وتصديق المحكمة الشرعية على هذا الاختيار⁽¹⁰⁸⁾ .

وبلغ من اهتمام العثمانيين بالتجارة أن كان بمصر ما يقرب من ألف ومائتي وكالة للتجارة الخارجية والداخلية⁽¹⁰⁹⁾ وكذلك ظهر نشاط الإقراض والمضاربة في التجارة بشكل كبير ويدل على ذلك ما تضمنته سجلات المحاكم الشرعية في تلك الفترة من أعداد تفوق الحصر " من التجار والحرفيين ، والباعة ، وعمامة الناس في مختلف المهن كانوا يمارسون الاستثمار بمبالغ صغيرة في القروض وعمليات المضاربة "⁽¹¹⁰⁾، بالإضافة إلى الأسواق التي تنتشر في المدن والقرى⁽¹¹¹⁾ .

والكهرومان ، والمرجان ، والقصدير ، والرصاص ، والنحاس ، والأسلحة انظر : موسوعة وصف مصر : 1 / 235 ، 4 / 236 — 251

⁽¹⁰⁷⁾ انظر : موسوعة وصف مصر : 4 / 259 — 268 ، وانظر أيضاً : العلاقات التجارية بين مصر والشام للدكتورة سحر على : ص 19 ، 207 ، وانظر الحديث عن التوزيع الجغرافي والتركيب الاجتماعي للشوام في مصر ، حيث سكنوا القاهرة ودمياط والإسكندرية والغربية في طنطا والحلة الكبرى ، والشرقية ، ورشيد والسويس والقليوبية والفيوم والفشن وجرجا في كتاب : الشوام في مصر منذ الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر للدكتور سمير عبد المقصود السيد ، ص 29 — 65

⁽¹⁰⁸⁾ انظر : حقيقة الغرب للدكتور مصطفى عبد الغني : ص 44 ، وانظر أيضاً : الوكالات والبيوت

الإسلامية في مصر العثمانية لرفعت موسى محمد : ص 105

⁽¹⁰⁹⁾ انظر : موسوعة وصف مصر : 10 / 34

⁽¹¹⁰⁾ انظر : ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية للدكتورة نللي حنا : ص 73

⁽¹¹¹⁾ انظر التجارة الداخلية والخارجية والاستثمار المادي في العقارات بمختلف أنواعها من جوانيت

نتائج البحث :

أما أهم النتائج التي نتجت عن هذا البحث فقد تمثلت في ضعف الاتهامات التي وجهت للوجود العثماني في مصر من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأدبية والعلمية بكل أنواعها وفروعها ، كما ظهر التحيز إلى الغرب بوضوح في دراسات الدارسين العرب الذين سلكوا طريق الغرب وكتابه في كيل الاتهامات إلى الدولة العثمانية بحق وبدون حق ، دون التفكير في هذه الأفكار ومدى صحتها أو مدى قوتها أو ضعفها ، متناسين أن الغرب قد ذهب إلى هذه الأفكار نتيجة لما يحمله من حقد دفين تجاه الدولة العثمانية التي تمددت على حساب الدول الأوروبية لأول مرة على مدى التاريخ ، حتى أذلت أعناقهم ، ولهذا فهم لم ينسوا لها هذا الفعل حتى اليوم ، ولن ينسوه بالطبع ؛ لأنهم قد تعودوا على أن يكونوا هم الذين يسيطرون على البلدان الإسلامية ، لا أن تكون هناك دولة إسلامية تحكمهم وتسيطر على أراضيهم ، وتأخذ منهم الجزية عن يد وهم صاغرون .

ولا أدري أكان هذا المسير من الدارسين العرب وراء علماء الغرب عن حسن ظن منهم أم كيداً للإسلام ، والله محاسب الكل على ما قدمت يداه .

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

أهم المصادر والمراجع :**أولاً : المصادر :**

1. ابن إياس (محمد بن أحمد) : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، حققها وكتب لها المقدمة والفهارس : محمد مصطفى ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، سلسلة الذخائر .

أهم المراجع :

2. إبراهيم حليم : تاريخ الدولة العثمانية العلية ، المعروف بالتحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1425 هـ = 2004 م .
3. أحمد عبد الرحيم مصطفى : الثورة العرابية ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، سلسلة المكتبة ، عدد 30 ، أول فبراير 1961 م .
4. أكمل الدين إحسان أوغلي : الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ترجمة : صالح سعداوى ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، استانبول ، 1999 م .

5. جمال عبد الهادى ووفاء محمد رفعت وعلى لبن : أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ (الدولة العثمانية)، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة ، الطبعة الأولى ، 1416 هـ = 1995م .
6. جورج سارتون : العلم الإسلامى ، ضمن كتاب الشرق الأدنى (مجتمعه وثقافته) تحرير كويلرينج ، ترجمة : عبد الرحمن محمد أيوب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2002م .
7. جوزيف بتس : رحلة الحاج يوسف (جوزيف بتس) ، ترجمة ودراسة : عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الألف كتاب الثانى ، رقم 189 ، 1995م .
8. رفعت موسى محمد: الوكالات والبيوت الإسلامية في مصر العثمانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1413 هـ = 1993م .
9. زبيدة محمد عطا : مكاتب المدارس (خزائن الكتب في العصرين الأيوبي والمملوكى) ، ضمن أبحاث ندوة المدارس في مصر الإسلامية ، لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1992م .
10. سحر على حنفى : العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، عدد 178 ، القاهرة ، 2000م .
11. سعيد عبد الفتاح عاشور : العلم بين المسجد والمدرسة ، ضمن أبحاث ندوة المدارس في مصر الإسلامية ، الهيئة المصرية للكتاب، 1992م.
12. سوسن سليمان يحيى : بيت القاضى دور القضاء العالى في مصر العثمانية ، ضمن ندوة قسم التاريخ الإسلامى ، بقسم التاريخ والحضارة الإسلامية ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، العدد العاشر ، 1414 هـ = 1993م .
13. سيدة إسماعيل كاشف : الجامع الأزهر ودوره في نشر الثقافة العربية الإسلامية ، ضمن أبحاث ندوة المدارس في مصر الإسلامية ، لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1992م .
14. السيد سمير عبد المقصود: الشوام في مصر منذ الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد 231 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2003 م .
15. شوقى ضيف : عصر الدول والإمارات (مصر والشام) ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ.

16. عبد الحميد حامد سليمان : تاريخ الموائء المصرية في العصر العثماني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، عدد 89 ، القاهرة ، 1985م .
17. عبد الحميد حامد سليمان : نظم إدارة الأمن في مصر العثمانية ، ضمن ندوة تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى (1517 – 1798م) ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مركز النشر لجامعة القاهرة ، 1993م .
18. عبد الرازق إبراهيم عيسى : تاريخ القضاء فى مصر العثمانية (1517 – 1798) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، عدد 117 ، القاهرة ، 1998م .
19. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، 1990م .
20. عبد العزيز الشناوى : الأزهر جامعاً وجامعة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1983م .
21. عبد العزيز الشناوى : دور الأزهر فى الحفاظ على الطابع العربى لمصر ، بحث ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس – أبريل 1969) ، وزارة الثقافة ، القاهرة ، 1971م
22. عبد العزيز الشناوى : الدولة العثمانية دولة مفتري عليها ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1984م .
23. عبد الله عزباوى : الشوام فى مصر فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1986م .
24. عبد الله عزباوى : المؤرخون والعلماء فى مصر فى القرن الثامن عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997م .
25. عبد الوهاب بكر : الضبط الاجتماعى فى القاهرة العثمانية خلال القرن الثامن عشر ، ضمن ندوة تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى (1517 – 1798م) ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مركز النشر لجامعة القاهرة ، 1993م .
26. عراقى يوسف محمد : الوجود العثمانى فى مصر فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، دراسة وثائقية ، بيت الحكمة لإعلام والنشر ، القاهرة ، 1416 هـ = 1996م .
27. عراقى يوسف محمد الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1985م .

28. علماء الحملة الفرنسية : موسوعة وصف مصر : ترجمة وتحقيق : زهير الشايب ومنى زهير الشايب ، ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، 2002م .
29. غوستاف لوبون: حضارة العرب ، ترجمة : عادل زعيتير ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، 2000م .
30. محمد حرب : العثمانيون في التاريخ والحضارة ، المركز المصرى للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي ، القاهرة ، 1414 هـ = 1994م .
31. دمحمد عبد المنعم خفاجي: الآداب العربية في العصر العباسي الأول ، بدون بيانات .
32. محمد عبد المنعم خفاجي : قصة الأدب في مصر ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1412 هـ = 1992م .
33. محمد عبد المنعم خفاجي : الأزهر في ألف عام ، عالم الكتب بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، 1408 هـ = 1988م .
34. محمد فريد بك الحامى: تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق : إحسان حقى ، دار النفائس، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1403 هـ = 1983م .
35. محمد فؤاد كوبريلى : قيام الدولة العثمانية ، ترجمة : أحمد السعيد سليمان ، سلسلة الألف كتاب الثانى ، عدد 119 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، 1993م .
36. محمد نور فرحات : القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، عدد 17 ، 1988م .
37. مصطفى عبد الغنى : الجبرتى والغرب (رؤية حضارية مقارنة) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، المكتبة الثقافية ، القاهرة ، 1995م .
38. مصطفى عبد الغنى : حقيقة الغرب بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2001م .
39. ميكيل ونتر : المجتمع المصرى تحت الحكم العثمانى ، ترجمة : إبراهيم محمد إبراهيم ، سلسلة الألف كتاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2001م .
40. نبلى حنا : تجار القاهرة فى العصر العثمانى ، ترجمة : د . رؤوف عباس ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1997م .
41. يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، استانبول ، 1988م .